

ان نجد فيهم الابن يجب اولاد الام في ابنة اذ الزوج الصغير او الصغيرة لم
يكن لها خيار اذ بلغا وفي ابنة لاولاد الا في النكاح مع قيام لجد في ظاهر
الرواية كلاب وفي ابنة لا يتقبل لجد بولد الولد وفي حمله كل واحد من الجانيين
يجوز على الآخر وفي عدم قوله الشهادة وفي صحة استلام لجد مع عدم الاب
وفي ابنة لا يجوز دفع الزكاة اليه وفي ابنة يتصرف في المال والنفس كلاب ويشير
الاخ في ابنة اذ كان المصنف حيا وام كانت النفقة عليه بالمالا على اعتبار الميراث
كما في الاخ والام وفي ابنة لا يبرئ النفقة على لجد المعسر كالاخ وفي عدم وجوب
صدقة الفطر للصغير على لجد وفي ابنة الصغير لا يصير مسلما باسلام لجد وفي
ابنة اذ قربا قله وابنه حيا لا يشبه النسب بخود اقراره وفي ابنة لا يجوز ما قلته
في مال اليه كل ذلك في الاخ فليتعا من هذه الاحكام اختلف العلماء من
الصحاب والتابعين وغيرهم في مسئلة لجد مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها
كما توقف ابو حنيفة في مسئلة الدم وقت نكاحه واطفال المشركين واشنع
جماعة عن الفري في لجد وفان لجد بن مسلم يقضى منه بالاصطلاح وقال في لجد
بن الفضل الجاري يدفع اليه السرس الذي اجمع عليه الصحابة في دفع
عن ابنة ثمانية ابا حنيفة اختار قوله ابي بكر الصديق رضي الله عنه لانه ثبت
على قوله ولم يختلف عنه الرواية وقد روي عن عبيدة السلمانية ان قال حفظت
عن عمر في لجد سبعين قصص كما اختلف بعضها وفي رواية انه عن خطب
الناس فقال هل رأيتم احد النبي عن قطع لجد بشيخ فقال رجل رأيته حكم
لجد بالسرس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا ادري ثم قام في

صحة

فقال يا بنة قضى لجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادري فقال لا
درت وعلى الورثة شهيد ثالث بالانصاف ورايع الجميع ثم ان جمع الصحابة في
سنة ايتفقوا على لجد على قول واحد فسقطت حجة من السقف فمن ادعى عور من
فقال عمر انما انا جئت لجد على شي والليل عينا اختاره ابو حنيفة
مانظر من عباس انه قال لا يبرئ منه من يد لجد بن ابنة ابنة لا يجعل
اب الاب ابا ومعناه انه الاصل والقراب لجد بن ابنة ابنة ابنة ابنة
فاذا مات لجد قام ابن الابن مقام الابن في حب الاخ فذلك اذا مات ابن الابن
يشي ان يقوم اب الاب مقام الاب في حبهم ايضا واعلم انه عليا وان مسعود
وزيد بن ثابت بعد اتفاهم على نور بن الاخوة مع لجد اختلفوا في لجد القسمة
فذهب علي الى انه يقاسم الاخوة عالم يقضى خطم من السرس فاذا انقضى يعطي
السر من لاه الاب لا ينقص حصه من السرس فاذا كان معه اخوانه لاب
وام اولئك او اربعة فالقسمة خبر لهم واذا كانوا خمسة فالقسمة والسرس
سواء وانه كانوا ستة كان السرس خبر لهم ايضا بنوا العلات لا يبدون في
القسمة عنده فاذا كان لجد مع اخ لاب وام واخ لاب كان المال لثلاثين
بينهم وبين الاخ من الابوين وايضا الخبر عنده لا يعصب الاخوات المتقات
اصلا بل يكون الاخوة عنده صاحبة فرض فاذا كانت مع اخ لاب
وام واخت لاب فلا ولي نصف المال والثالث من السرس ولجد الميراث وذهب
ابن مسعود الى انه لجد ثلثهم ما لم يتفق على من الثلث وافق فيه زيد
وابن في العلات لا يقسمهم في القسمة مع بني الاعيان وافق فيه عليا وله الاخوات